



«الوجيه» يعين «مداناً قضائياً» مديراً للشئون المالية في هيئة الطيران

وطبقاً للحكم فإن عصام علي الكيم قام باعتماد كشوفات مزورة مرفوعة من قبل مدير مكتب صحة الجوف لعدد مائتين واثنين شخص مدعي توظيفهم لدى مكتب الصحة ومعظمهم وميوني وقاموا بإصدار الشيكات الخاصة بهم مع علمهم التزوير. وأصدرت المحكمة حكمها في 16-2-2010م بإدانة عصام الكيم بالتهمة المنسوبة إليه والحكم عليه بالسجن مدة سنة من تاريخ القبض عليه وفي تاريخ 26-4-2013م، كما أصدرت النيابة العامة بالإمانة مذكرة إلى مدير أمن محافظة حجة تطلب إلقاء القبض القهري على عصام علي عايض الكيم، في محل إقامته بالمحافظة وتنفيذ الحكم القضائي الصادر بحقه وسجنه لمدة عام.

صدر وزير المالية صخر الوجيه قراراً بتاريخ 19 نوفمبر الماضي، قضى بتعيين عصام علي عايض الكيم -مديراً عاماً للشئون المالية بالهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد، في حين كان قد صدر على المذكور ضمن آخرين حكم قضائي في عام 2010م بالسجن لمدة عام من قبل محكمة الإموال العامة بالإمانة بعد ادانته بتهمة الاستيلاء على المال العام. ونشرت صحيفة «اليومية» صورة من الحكم الذي يدين عصام الكيم بالتسليم لمدير صحة الجوف حينها بالإستيلاء على مبلغ (عشرين مليوناً ومائة واثنين وأربعين ألفاً وخمسة مائة وثلاثة وسبعين ريالاً وتسعة وثمانين فلساً) مملوكة للدولة.. وتزوير محررات رسمية أثناء ما كان مديراً لمكتب مالية الجوف خلال عام 2002م.

انتشار تعاطي الشباب للمواد المخدرة وقريباً مركز لإعادة تأهيلهم

أوضح الدكتور الخضر ناصر لصور مدير مكتب وزارة الصحة العامة والسكان بمحافظة عدن: أن الموانئ التشغيلية الممنوحة للقطاع الصحي بعدن غير كافية مقارنة بالدور الخدمي الذي يقوم به واعتبر هذه المعضلة من المعضلات الأخرى التي يعانيتها هذا القطاع مشيراً إلى وجود عشر سيارات إسعافية تابعة لمكتب الصحة ولكنها بدون أية ميزانية للقيام بدورها الإسعافي.. مضيفاً في حديث مع «الميثاق»: بأن هناك معضلات مستحدثة طرأت على حال هذا القطاع ومرافقه متمثلة بالاضرابات والعصيان وقطع الطرقات التي أثرت بشكل أساسي على سير العملية الصحية.

نعمت عيسى

ببعض الأمراض، وأن هذا ليس بجديد عليهم فإن مكتب الصحة بعدن مستمر بتدشين هذه الحملات الوقائية عاماً بعد عام بدءاً من عام 1997م وحتى يومنا هذا.

وفي ختام لقائنا بمدير مكتب الصحة بعدن أردنا أن نعرف عن خطط المكتب المستقبلية خصوصاً وأنا مشارفون على توديع عام 2013م واستقبال العام الجديد 2014م فاستطرد قائلاً: إن خطط المكتب طموحة ومن ضمنها تطوير مستشفى الجمهورية التعليمي وتحويله إلى هيئة وكذا تأهيله تأهيلاً يتناسب مع وصفه الحالي، كما أنه سيتم إنشاء



الدكتور الخضر:

الميزانية الصحية بعدن غير كافية

مركز للحروق في مديرية المنصورة، وكذا افتتاح مركز للطب النووي في مستشفى الوحدة، كما سيتم فتح قسم غسيل الكلى في مستشفى الوحدة «الصدافة» التعليمي بسعة «16» سريراً بدعم وتمويل من الحكومة التركية، وسيتم افتتاح مركز إعادة تأهيل الشباب الذي هو عبارة عن جهود مشتركة بين مكتب الصحة والجامعة بعدن للحد من انحرافات الشباب والتي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة جراء تعاطيهم للحبوب والمواد المخدرة وغيرها من السلوكيات الخاطئة حيث سيكون هذا المركز جزءاً مهماً من مستشفى الجمهورية.. ومن ضمن الخطط المستقبلية للمكتب الاستعداد لافتتاح مجمع الفتح في مديرية التواهي ومجمع اللحوم بمديرية دار سعد إضافة إلى أهم مشروع وهو البدء في العمل لتأهيل مستشفى عدن عبر مقال آخر بتمويل سعودي.

التي تقوم بها الكوادر الطبية بين وقت وآخر لفئة الأطفال في مختلف مديريات محافظة عدن والتي أوجدت بعض الشكوك والالتباس عند بعض الأسر خوفاً مما قد يترتب عنها فأكد أن هذه الحملات عبارة عن حملات تحصينية نقوم بها هدفاً للرعاية الصحية لهذه الفئة العمرية، وما نزل هذه الكوادر الطبية للميدان إلا جهود متتالية لإنهاء أي مرض تهدف إليه هذه الحملة أو تلك حتى لا يتم تسجيل أية حالة قد تصاب بأي مرض، كما هو الحال في حملات تلقيح شلل الأطفال والتي تقوم بها هذه الكوادر بشكل دوري والتي ترتب عنها عدم وجود أية حالة مصابة بهذا المرض في سجلات تعداد المرضى المصابين بشلل الأطفال، فالحملات ليس لها أي ضرر.. فعلى المواطن ألا يخاف أو يحذر من هذه الحملات الوقائية التي تعود بالنفع على سلامة أبنائه من الإصابة

وفي رده عن وجود شكاوى من قبل المواطنين بسوء معاملة الكوادر الطبية لهم خصوصاً في المرافق الحكومية الصحية عن غيرها في المرافق الصحية الخاصة أوضح بأن موضوع سوء المعاملة في سلوك بعض الكوادر الطبية للمرضى هو موضوع أخلاقي حيث يتعلق بشرف المهنة الحقيقية التي يمتلكها هذا الكادر، ونحن نقف وقفة جادة أمام هذه الشكاوى ونتحقق من مصداقيتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ولكن للأسف فقد زادت تلك الشكاوى في الآونة الأخيرة التي من أهم أسبابها قلة صبر المواطن أمام الضغط الذي يعيشه هذا الكادر الناتج عن الاختلالات الأمنية التي انتجت بعض المظاهر المسلحة التي تقوم باقتحام أو تهديد بعض من هذه المرافق وكوادرها الأمر الذي انعكس بشكل ظاهر في سلوكيات هذه الكوادر خوفاً منهم مما وراه هذه الحالة أو تلك فيجب على المواطن أن يراعي أيضاً الحالة التي يمر بها هذا الكادر في عمله اليومي وألا يكون حساساً عند أبسط الأمور.

وفي طلبنا الإفادة عن حملات التلقيح الميدانية



وفي طلبنا الإفادة عن حملات التلقيح الميدانية



في وقفة احتجاجية

الفنانون يطالبون النائب العام بمحاكمة المتهمين بقتل الفنان سام المعلمي

يواصل المناد من الفنانين وزملاء، وأقرباء الشهيد سام المعلمي وقياداتهم الاحتجاجية أمام مكتب النائب العام للانتصار لدم زميلهم الشهيد . ففي يوم الثلاثاء الماضي احتشد المناد من المحتجين أمام مكتب النائب العام للمطالبة بمحاكمة المتهمين بقتل الفنان المعلمي .

وكانت سلطات العاصمة . أعلنت في فبراير الماضي، القبض على أحد المتهمين بقتل الفنان الشاب المبدع سام المعلمي الذي قتل غدرًا وبلد أي ذنب يذكر في العاشر من رمضان المنصرم .. وكان الفنان سام عبد الجبار المعلمي -الذي يعد احد ابرز نجوم الكوميديا

يواصل المناد من الفنانين وزملاء، وأقرباء الشهيد سام المعلمي وقياداتهم الاحتجاجية أمام مكتب النائب العام للانتصار لدم زميلهم الشهيد . ففي يوم الثلاثاء الماضي احتشد المناد من المحتجين أمام مكتب النائب العام للمطالبة بمحاكمة المتهمين بقتل الفنان المعلمي . وكانت سلطات العاصمة . أعلنت في فبراير الماضي، القبض على أحد المتهمين بقتل الفنان الشاب المبدع سام المعلمي الذي قتل غدرًا وبلد أي ذنب يذكر في العاشر من رمضان المنصرم .. وكان الفنان سام عبد الجبار المعلمي -الذي يعد احد ابرز نجوم الكوميديا



حق الرد

المقطري يطالب بإنصافه من المستثمر الصايدي

نفى الأخ كارم محمود المقطري صحة شكوى المستثمر فتح الصايدي كان قد تقدم بها إلى الصحيفة ونشرتها في العدد (1685) حول أن عصابة يتزعمها المقطري قامت بالسطو على عمارته المكونة من 6 طوابق في شارع حدة بأمانة العاصمة.. وعمل بحق الرد ونشر رسالة المقطري وفقاً للوثائق المرفقة بها.

الصايدي لديه وجهة فكان أن يتهرّب ويتمرد في كل مرة من المثول أمام المحكمة والمذكرة مرفقة اليكم بتاريخ 7/10/2013م.

وبعد ذلك قامت المحكمة التجارية بتحرير مذكرة بتاريخ 23/7/2013م إلى أمن الإمانة للقبض على المدعو فتح قائد الصايدي وإيداعه السجن حتى يذعن للتنفيذ - مرفق لكم بصورة المذكرة بتاريخ 1/8/2013م ولكن دون جدوى مما زاد من معاناتنا ومضاغرة خسائري نتيجة حجز مبالغتي المالية التي لديه علاوة على خسائري في المحاكم والنيابات وإدارة الأمن، وبعد ذلك قامت المحكمة التجارية بالامانة بتحرير مذكرة إلى رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني استناداً إلى أمر المحكمة الصادر وذلك بمنع المنفذ ضده فتح قائد الصايدي من التصرف بالعقار التابع له كون المدعو فأراً من وجه العدالة ولم يدفع ما عليه للمقاول كارم محمود المقطري، وبعد ذلك قامت المحكمة التجارية بالإعلان في صحيفة «الثورة» بموجب إعلان قضائي بتاريخ 5/11/2013م بمنع فتح قائد الصايدي من التصرف بالعقار التابع له وهي عمارة مكونة من ستة أدوار والواقعة في شارع إيران مدينة حدة شرق جامع القدس وتم الإعلان لمدة ثلاثة أيام متتالية.



المدعو

بالتهم على العقار الذي يحوي كافة معداتي الإنشائية بمجموعة مسلحة كبيرة واقتحاماً عنوة وتم إبلاغ النيابة بذلك، وقامت النيابة بتكليف مركز شرطة الشهيد سهيل الجوفي بإخراج المسلحين وحجزه بسجن إدارة مركز الشرطة برقم (1051) وقام مركز شرطة سهيل الجوفي بتحرير مذكرة إلى النيابة بأن تكلف الشرطة القضائية لاستلام العقار ولكن لم يصل أي توجيه باستلام الشرطة القضائية بأن تكلف الشرطة القضائية، فما كان من المدعو فتح الصايدي بأن قام باقتحام العقار، والتعتوس بداخله دون أن يردعه أمر النيابة أو احترام رجال الأمن الذين استلموا المبنى وتم رفع مذكرة من مركز شرطة سهيل الجوفي إلى النيابة كتقري بما حدث بتاريخ 15/6/2013م.. وبعد ذلك توجهت إلى المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة بطلب التنفيذ وإحضار المدعو فتح قائد الصايدي لإنصافه وتم تحرير مذكرة الشرطة القضائية للقبض عليه لأكثر من مرة ولكن المدعو

الأخ رئيس صحيفة «الميثاق» المحترم تحية طبية وبعد

طالعنا صحيفتكم الموقرة الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 2013م العدد (1685) على الصفحة الثامنة والتي نشرت موضوعاً يحمل عنوان «المستثمر الصايدي يشكو إلى وزير الداخلية» وعمل بحق الرد في قانون الصحافة، فالشخص المدعو فتح الصايدي شخص كلفتي بوثائق رسمية عقود قانونية بيني وبينه على أن أقوم بمقابلة عقار له في شارع إيران جوار جامع القدس في مدينة حدة وتم العمل وإنشاء ما تم الاتفاق عليه ولكن الشخص تملص فيما التزم به تجاهنا من مبالغ مالية مقابل العمل المتفق معه في محاضر رسمية وتوتر الموضوع عند شعوري ومتابعتي للشخص بإيفائي بما التزم به وتم التوسط بيننا وبينه من قبل أطراف أخرى، فتم عمل تحكيم لهم واتفقنا على أن يسلم المبلغ الذي عليه لي وهو مبلغ قدر بستين مليون ريال على أن يقوم بدفع ثلثين مليون ريال خلال أسبوع من توقيع الاتفاق وعلى أن أكمل ما تبقى من صبة السقف للدور السادس، وأن أسلم كل الأعمال المنجزة وكذلك بقية المخططات وأن يقوم هو بدفع ما عليه للعمال والمقاولين وغيره وعلى أن يتم تسديد المبلغ المتبقى بأربعين مليون ريال على قسطين وعلى أن يكون تحريره في اثنين شيكات مؤجلة كل شيك بعشرين مليون ريال وأن لا أقوم بأي عمل إلا حين تسديد الشيكات كامل وكان هذا بحضور المحكمين وتم الاتفاق والتوقيع بذلك ولكن تفاجأت أن الشخص يراوغ في كل التزاماته ويتهرب من دفع ما عليه من مبالغ مالية، فما كان مني أنا المقاول كارم محمود المقطري إلا التوجه إلى نيابة جنوب غرب الإمانة بتقديم شكوى به وتم فتح محضر للقبض وتم عرض مذكرة إحضار له من النيابة برقم (323) بتاريخ 11/4/2013م ولكنه تهرب ولم يحضر لإنصافه وبعد ذلك قام



الوضع المائي في خطر

وقال إن الهيئة تسعى لوضع خطة تحرك مع عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية وصياغة اتجاهات عمل مع هذه الجهات لتنفيذ القانون .

لافتاً إلى أن أوروبا وأمريكا وغيرها ورغم الأضرار الموجودة لديهم إلا أنهم ينظرون إلى المياه باهتمام كبير ،والكثير من البلدان أعطت المياه قضية أولوية ضمن اهتمامات الدولة على عكس بلادنا.

وقال: إن المانحين أكثر اهتماماً بمشكلة المياه، وقد طرحوا في أكثر من لقاء مع الحكومة على وجوب التعامل مع قضية الماء بجديّة.

وقال أن النشاط الاقتصادي والتنموي للبلد برتمه ينبغي أن يقام في ضوء الوضع المائي.

معرباً عن أسفه لعدم وضع الحكومة قضية المياه ضمن أولويات استثماراتها المطلوبة للفترة القادمة رغم أن وضع المياه بات مأساة في البلاد.

اليمين تستهلك 3 مليارات و 500 مليون متر مكعب من المياه سنوياً والتعويض لا يتجاوز 1 مليار و 500 مليون.

قال رئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي محمد الصريمي أن الوضع المائي في البلاد أصبح في وضع خطر بسبب الاستنزاف الجائر، في ظل سكوت الحكومة والمجتمع عن هذا الأهدار والعبث. موضحاً أن الأرقام والمؤشرات تشير إلى أن اليمن تستهلك ما يقارب من 3 مليارات و 500 مليون متر مكعب من المياه سنوياً بينما التعويض لا يتجاوز 1 مليار و 500 مليون متر مكعب ،بمعنى أن الفجوة المائية تبلغ حوالي 2 مليارات متر مكعب . معرباً عن أسفه لاستمرار الحفر العشوائي وتواطؤ بعض المحافظين ومديري المديريات ومدراء الأمن مع ملكي الحفارات التي تجعلهم يصلون ويجولون بالأحواض المائية.